وزير الاتصالات: انتشار أمية الحاسوب أهم معوقات الحكومة الإلكترونية

أمين عام رئاسة الوزراء: نحن نهيئ للانتقال إلى الحكومة الإلكترونية

وكيل وزارة الاتصالات: عدم اعتماد الميزانيات وعدم استجابة بعض الأجهزة الحكومية أدى إلى تعثر المشروع

صنعاء / سبأ:

تمثل الحكومات الالكترونية في عدد من دول العالم خطوات متقدمة في مجال العالم الالكتروني ، حيث تعكس الصورة المثالية في الدول التي بدأت بتطبيقها.

ويبرز موضوع الحكومة الالكترونية في اليمن توجه واهتمام الحكومة نحو العالم الألكتروني استجابة لحاجة تفرضها طبيعة العمل الإداري في المرافق الحكومية المتسم بالتقليدية ، ومواكبته للاتجاه العالمي المتسارع في هذا المضمار .

وكانت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات حددت مدة تنفيذ مشروع البرنامج الوطني لتقنية المعلومات (الحكومة الألكترونية) من عام 2002 الى عام 2003 .

لكن منذ صدور القرار الأول لمجلس الوزراء رقم (150)لعام 2002م بشأن تطبيق البرنامج الوطني لتقنية المعلومات (الحكومة الألكترونية) لم ينجز منه أي شيئ يذكر على الواقع العمل سواء إعداد الخطط والبرامج المشاريع والخطة العامة لخارطة الطريق لإنشاء مجتمع معلوماتي.

وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ تناولت الموضوع وأسباب تعثره والصعوبات التي تعيقه والخطوات العملية والمعالجات التي قامت بها الحكومة من أجل استكمال المشروع .

« اسباب التعثر في المشروع»

يقول وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال حسين الجبري « إن نشوء الحكومة الالكترونية جاء نتيجة تحديث وتطوير العمل الإداري والخدماتي الذي وصل الى كم هائل من المعلومات ، بالإضافة الى اهمية دور تقنية الاتصال والمعلومات في تعزيز التنمية من خلال زيادة كفاءة الابتكارات التطويرية والتقنيات التشغيلية للمدخلات التنموية، وتقليل كلفتها وزيادة فعاليتها في ذات الوقت، الأمر الذي يؤدى لرفع القدرات الانتاجية وتحسين مستوى دخول الافراد».

وعزا الجبري التأخير في الشروع في هذا المشروع إلى اسباب ربما اعتبرها اولويات في الدولة من وقت إلى آخر تعيق سير عمل المشروع لكنه في النهاية مازال قائما والعمل جار فيه، وهذا المشروع يحتاج إلى أكثر من 10 سنوات حتى يتم الإنتهاء منه وليس من السهل تنفيذه خلال سنة أو سنتين .

الوكيل المساعد بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لقطاع تقنية المعلومات سميرة عبدالله من جهتها تقول «: على الرغم من قرار مجلس الوزراء رقم (290) لسنة 2004م بتفعيل البرنامج الوطني لتقنية المعلومات إلا أن تعثر المشروع كان لاسباب عديدة اهمها عدم اعتماد الميزانيات المخصصة للتنفيذ وعدم استجابة بعض الاجهزة الحكومية لتفعيل وتنفيذات البرنامج »: .

فخلال الفترة إبريل 2002 وحتى منتصف 2003 تم تدريب المختصين بجميع الوزارات التي بلغ عددها 29 وزارة وبمشاركة اكثر من 40 متدربا ،حيث شملت الدورة المكثفة إنشاء بوابة الحكومة اليمنية لتصفح المعلومات المختلفة للوزارات عبر موقع واحد وعرض البيانات وتحديثها وتطويرها من قبل المختصين لكل وزارة لكن بعد انتهاء التدريب تعثر المشروع ولم يتم والملموس واقعيا أن خطوات جادة تقطعها الجهات الحكومية باتجاه أتمتة انظمتها الإدارية وفق استراتيجية معدة اهمها تعميم الحاسوب وتنفيذ برامج تقنية على التعامل تعها بين صفوف الموظفين.

ويشير وزير الاتصالات وتقنيات المعلومات المهندس كمال الجبري الى أن انتشار امية الحاسوب بين موظفي الحكومة مثل اهم معوقات مشروع الحكومة الالكترونية ،ويقول عملت الوزارة على دراسة جديدة للمشروع على مجلس الوزراء لينفذ عبر مراحل تبدأ بعملية التعريف بالمشروع ومن ثم التدريب والتأهيل وانتهاء بتهية الرأي العام وتعريفهم بكيفية استخدام الحاسب الآلي .

مهندس البرمجيات، عبد الرحمن أبو طالب يقول إن التحول إلى الحكومة الالكترونية ينبغي أن يسبقه انتشار واسع للانترنت واستخدام الحاسوب وان لا تقل نسبة مستخدمي الانترنت عن ثلاثين بالمائة من نسبة السكان حتى يكون للعملية مردود خدماتي وجدوى اقتصادية تساهم في عملية التنمية .

ويضيف ابو طالب «: لتحقيق ذلك يجب الحد من الأمية الالكترونية وتوفير الانترنت للعامة بسرعات جيدة وأسعار مخفضة وتوفير الحاسب في متناول الجميع وهذا ما لمسناه في مشروع فخامة الرئيس لتعميم الحاسوب الذي توقف بعد تنفيذ مرحلتين فقط كما لا ندري ما هو مصير شركة (المستقبل) لإنتاج وتجميع الحاسب التابعة لوزارة الاتصالات التي لم تنتج حتى الآن حاسوبا واحدا منذ إنشائها قبل عدة سنوات»:.

■ كمال حسين الجبري

وأشار إلى إن إنجاح مشروع الحكومة الالكترونية يحتاج إلى إرادة سياسية جادة بالدرجة الأولى وتوحيد الجهود ضمن إستراتيجية وطنية واضحة وملزمة لكل أجهزة ومؤسسات الدولة في إطار زمني محدد وإدراك أصحاب القرار في هذه الأجهزة لأهمية المشروع ، فمن المؤسف أن نلاحظ غياب ابسط مقومات التكنولوجيا في العديد من أجهزة الدولة فلا شبكات كمبيوتر ولا أنظمة آلية وان وجدت أجهزة الكمبيوتر فيها فلكتابة المذكرات وطباعتها ليس أكثر.

ويعتقد ابو طالب أن من أسباب بطء العمل في مشروع الحكومة الالكترونية هو غياب الوعي بأهميته لدى المواطنين و رجال الأعمال والقطاع الخاص الذين لا يزالون يفضلون الطرق البدائية في الوقت الذي يفترض بهم المساهمة في بناء الحكومة الالكترونية .

خطوات عملية

وتعمل حاليا وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في إطار سعيها محو أمية الحاسوب والتهيئة لمشروع الحكومة الالكترونية تدريب الجهات الحكومية وغير الحكومية على برنامج الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب عبر المعهد العام للاتصالات .

كما عملت في إطار مشروع فخامة رئيس الجمهورية على توزيع 28 ألفاً و 500 جهاز حاسوب .

وإدراكا منها بالمخاطر التي سوف تتعرض لها اليمن من خلال التأخير واهمية الاسراع بتطبيق البرنامج الوطني لتقنية المعلومات (الحكومة الالكترونية) والتي سوف يؤخر اليمن بالالتحاق والمواكبة بالدول الاخرى ، وكذا اتساع الفجوة الرقمية يوما بعد يوم، أصدرت الحكومة القرار رقم (332) لعام 2008م بإنشاء الموقع الرئيسي للحكومة على شبكة الانترنت .

رئيس قطاع الإعلام والتوعية في هيئة مكافحة الفساد لـ (سبأ):

الصحافة شريك لنا من منطلق المصلحة الوطنية وليس من النظرة الحزبية الضيقة

ما ينشر في الصحف يعتبر بلاغات رسمية مقدمة للهيئة عن قضايا فساد

صنعاء/سبأ:

اكد الاخ ياسين عبده سعيد ، رئيس قطاع الاعلام والتوعية بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ان الهيئة تتعامل بجدية مع كل ما ينشر في الصحف عن قضايا الفساد وتعتبر ما ينشر بلاغات رسمية للهيئة وأضاف: " القانون ألزم الهيئة ان تتعامل بجدية ومسؤولية مع ما ينشر بالصحف، ونعتبر ما ينشر في الصحف بلاغات إلى الهيئة نقوم بالتحري والتأكد منها ، وإذا ثبت صحتها تستكمل الهيئة إجراءاتها بخصوص القضايا المنشورة.

وأكد ياسين لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن ما ينشر في الصحف سواء كان أخبارا او تقارير وتحقيقات يعتبر احد المصادر التي تعتمد عليها الهيئة وتقوم بدراستها وتتخذ الإجراءات المناسبة إزاءها.

وقال رئيس قطاع الاعلام " الهيئة ليست معزولة عن الدولة وهي تعمل بالتكامل مع الأجهزة الاخرى خاصة القضاء الذي يعتبر الملاذ والمرجع لكل القضايا والبلاغات وبالتالي لا تستطيع الهيئة أن تدين أو أن ثبت حكما أو أن تصدر أحكاما». ، موضحا ان طبيعة عمل الهيئة يتمثل في جمع تحريات ومراجعة التقارير والأدلة والتأكد منها ومن ثم تقديمها للنيابة العامة ، والقضاء هو الذي يفصل فيها بالحكم .

واشار إلى ان القانون ألزم الهيئة بعدم النشر او الحديث حول القضايا فيما يرتبط بعملها تجاه مكافحة الفساد إلا بعد صدور حكم قضائي فيها ، وبالتالي لا يمكن للهيئة ان تحكم على شخص بأنه فاسد لان هذا مسئولية القضاء.

■ ياسين عبده سعيد

ودعا الصحافة الى التعاون مع الهيئة في كشف كافة قضايا الفساد من خلال التحري والتدقيق في المعلومات التي تعتبر المصدر الرئيس للمواضيع الصحفية ، وقال: "اي موضوع تنشره الصحافة يعتمد على حقائق ومعلومات نتعامل معه بجدية ونعتبره بلاغا عن قضايا فساد يجب علينا التأكد منها» وأضاف " يجب العمل على تسهيل حصول الصحفي على المعلومات والعمل بمبدأ الشفافية والوضوح من قبل الجهات المختلفة ، مؤكدا انه كلما زادت مساحة الشفافية وحرية الحصول على المعلومات كلما تقلص الفساد وتمكن المجتمع من مكافحته والوقاية.

واعتبر ياسين الصحافة شريك أساسي في مكافحة الفساد ، داعيا الى التعامل مع كل القضايا التي تنشر بموضوعية ومهنية ، مبينا ان هذا هو ما يميز الصحافة الخلاقة عن غيرها ، وقال: " مثل هذه الصحافة هي التي تصنع الرأي العام وتنقل المعلومات والحقائق وبالتالي تسهم في دعم عمل الهيئة في مكافحة الفساد وفي خلق ثقافة مجتمعية مقاومة للفساد».

واضاف " يجب التعامل مع القضايا المرتبطة بالفساد بمهنية وموضوعية وأن لا تنطلق من خلفيات أو مكايدات سياسية تضر أكثر مما تفيد ، ونحن نرى الصحافة شريك لنا من منطلق المصلحة الوطنية وليس من النظرة الحزبية الضيقة أو المكايدات» ..

استخدم فرق توعية نسوية وحقق 187.6مليون ريال

صندوق النظافة يجهز 3000 شتلة فاكهة مزينة لشوارع مدينة ذمار في موسم التشجير القادم

ذمار / سبأ :

يستعد صندوق النظافة والتحسين بمحافظة ذمار لزراعة 3 الآف شتلة من أشجار الفواكه والزينة في أحواض الجزر الوسطية لعدد من الشوارع الرئيسية والفرعية والحدائق بمدينة ذمار خلال موسم التشجير القادم .

وأوضح المدير التنفيذي لصندوق النظافة والتحسين بذمار ناجي أحمد العزي في حديثه لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الصندوق أعد 3 آلاف شتلة من نباتات الزينة والفاكهة لزراعتها خلال موسم التشجير لهذا العام قام بإكثارها و إنتاجها في المشتل الخاص بالصندوق ليتم زراعتها في أحواض الجزر الوسطية بعدد من الشوارع الرئيسية والفرعية بمدينة ذمار في إطار جهود صندوق النظافة والتحسين لإكساب المدينة مسحة جمالية .

وبين أن من أهم الأشجار التي سيتم زراعتها هذا الموسم : العنب ، والتين العربي ، والرمان وورد الصباح ،والأقحوان ، والنرجس ، والقرنفل ، والورد ، والفلفل ورق رفيع ، سرو عمودي ، فيكس عادي ، النجستروم ، كريزانتمان ، حي العلم ، إكليل الجبل.

وأشار العزي إلى أن إدارة الصندوق شكلت فريقا توعويا نسويا نفذ خلال العام المنصرم 2008م زيارات ميدانية إلى أكثر من 3 آلاف و377 منزلا في أحياء المدينة، قدم خلالها معلومات توعوية وإرشادات لربات المنازل تتعلق بالوعي البيئي ومخاطر التلوث وطرق التخلص السليم من مخلفات المنازل من القمائم بوضعها في الأماكن المخصصة لها، وتجسيد ذلك السلوك بين أفراد الأسرة للإسهام في نظافة المدينة والتخفيف من جهود وعناء عمال النظافة .

لافتا إلى أن الفريق النسوي التابع لقسم التوعية والإرشاد بالصندوق أصدر أكثر من 1589 إشعاراً وتنبيها معظمها لمخازن البضائع لارتكابها مخالفات نظافة .

وذكر المدير التنفيذي لصندوق النظافة والتحسين بذمار أن كمية القمام والمخلفات التي رفعها عمال النظافة من شوارع وأحياء مدينة ذمار بلغت خلال العام 2008م، 48 ألفاً و 455 طنا بمعدل 134 طناً ونصف الطن .

وفيما يتعلق بجانب الإيرادات أوضح العزي أن الصندوق حقق زيادة في إيراداته لعام 2008م، حيث ارتفعت إلى 187مليونا و 698 ألفاً و 503 ريالات، بزيادة 44 مليونا و 591 ألفا و 898 ريالا عن المقابل لها في العام 2007م .

وأشار إلى أن الصندوق تجاوز خلال النصف الثاني من العام 2008م مشاكل العجز بعد قرار قيادة المحافظة إيقاف الصرف من موارد الصندوق خارج نطاق أهدافه .. حيث تمكن الصندوق من توفير مبالغ كبيرة وسداد 80 في المائة من مديونيته وتوفير قطع غيار للمعدات بالإضافة إلى الأدوات والمستلزمات الخاصة بالنظافة إلى جانب تمكن الصندوق من صرف رواتب العاملين والنفقات الأخرى أولاً بأول نهاية كل شهر .

لافتا إلى أن الصندوق يسعى خلال العام الحالي 2009م إلى تنفيذ عدد من الأنشطة الهادفة إلى الارتقاء بالأداء بداية بإصلاح المعدات العاطلة وتنفيذ عملية الجمع المباشر للقمامة والمخلفات في الشوارع الرئيسية والأحياء المرصوفة وتشجير الخط الدائري الغربي والجنوبي وجولة المحافظة وتبليط الجزر الوسطية للشوارع الرئيسية والفرعية واستكمال عملية استبدال الأشجارغير المرغوبة فيها وإضافة ألعاب جديدة لحدائق هران و 22 مايو ، و محمد الدرة .

وفد تأميني أردني يزور صنعاء للتباحث في برنامج التعاون للعام الجاري

صنعاء / سبأ:

قال رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية احمد صالح سيف« ان فريقا من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في المملكة الاردنية الهاشمية سيزور صنعاء خلال الفترة القليلة القادمة للتباحث في برنامج التعاون بين المؤسستين للعام الجاري بعد نجاح تنفيذ برنامج التعاون للعام الماضي بنسبة 100في المائة».

وأشار في تصريح لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ الى ان برنامج التعاون للعام الماضي2008م شمل عقد عدد من الدورات التأهيلية لمنتسبي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في المركز الرئيسي والفروع في مجالات تطوير وتحسين الاداء التأميني، وادارة الموارد البشرية ومكافحة التهرب التأميني الكلي والجزئي وتحصيل المديونية والاساليب الحديثة للتفتيش على المؤسسات والشركات الخاصة الى جانب تطبيق نظام التأمين على اصابة العمل وهي خدمة تامينية جديدة تعتزم المؤسسة اطلاقها خلال الاشهر القادمة من العام الجاري.

وأوضح رئيس المؤسسة العامة للتأمينات ان برامج التعاون هذه تاتي تنفيذا لاتفاقية التعاون الموقعة في نفس العام بين المؤسسة العامة للتأمينات ومؤسسة الضمان الاردنية والهادفة الى الاستفادة من الخبرات والتجربة الاردنية الناجحة والعريقة في مجال التأمين على العاملين في القطاع الخاص وجودة تقديم خدمة التأمين والاستثمار الامثل لاموال المؤمن عليهم بما يعزز من قدرات المؤسسة في مواجهة الالتزامات وتوسيع مظلتها التأمينية وتنويع خدماتها.

ونوه احمد صالح الى ان المؤسسة تمكنت بمساعدة خبير اردني من استكمال اعداد مشروع اعادة الهيكلة والهادفة الى تطوير المؤسسة وتوصيف الوظائف والموظفين وفقا لتوجهات واهداف المؤسسة وطبيعة عملها والخدمات التي تقدمها وربط الحافز بالاداء الفردي والمؤسسي بما يشجع على زيادة الانتاج والابتكار والابداع والتطوير في اساليب تقديم الخدمة التأمينية.

ولفت رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الى ان مذكرة التفاهم الموقعة مع مؤسسة الضمان الاردنية شملت اربعة محاور رئيسية تضمن ايفاد خبراء اردنيين لتدريب كوادر المؤسسة في مجالات النظم والمعلومات وادارة الموارد البشرية وانجح الاساليب في تحصيل المديونية للمؤسسة لدى اصحاب العمل واعادة استثمارها في مشاريع ناجحة تعود بالنفع على المؤمن عليهم، الى جانب تدريب كوادر المؤسسة على مكافحة التهرب التأميني ومساعدة المؤسسة العامة للتأمينيات في اعداد مشروع اعادة الهيكلة.

اعلان